أصل الإنفاق فالقول قول الملتقط ولو كان له
فانكر اللقيط انفاقه عليه فالقول قول الملتقط مع
يمينه لانه امينه الثامنة لو تشاح ملتقطان مع تساويهما
في الشرائط اقرع بينهما اذ لا رجحان وربما انفرد
الاشتراك ولو ترك احدهما للاخر صح ولم يفتقر الترك
الى اذن الحاكم لان ملك الحضانة لا يعدوهما
اذا التقطه اثنان وكل واحد منهما لو انفرد اقرّ في
ولو تشاحا فيه اقرع بينهما سواء كانا موسرين او
حاضرين او احدهما او كذا ان كان احد الملتقطين
اذا كان الملقوط كافرا ولو وصف احدهما فيه علامة
لم يحكم له الرابعة اذا ادعى بنوته اثنان فان كان لاحدهما
بينة حكم بها وان اقام كل واحد منهما بينة اقرع بينهما
وكذا لو لم يكن لاحدهما بينة ولو كان الملتقط احدهما
فلا ترجيح باليد اذ لا حكم لها في النسب بخلاف المال
لليد فيه اثر الخامسة اذا اختلف كافر ومسلم او حر وعبد
في دعوى بنوته قال الشيخ يرجح المسلم على الكافر والحر
على العبد وفيه تردد القسم الثاني في الملتقط من الحيوان
والنظر في الماخوذ والاخذ والحكم اما الاول فهو كل
حيوان مملوك ضائع اخذ ولا يد عليه وليس ضالة

واخذه في صور الجواز مكروه والاحب بتحقق التلف
فانه طلق والاشهاد مستحب لما لا يؤمن من تجدد دعوى
الملتقط ولنفي التهمة فالبعير لا يؤخذ اذا وجد في كلاء
وماء لو كان صحيحا لقوله عليه السلام خفه حذاؤه وكرشه
سقاؤه ولانه يحمي فلو اخذ ضمنه ولا يبرأ لو ارسله الى
صاحبه ولو قيد سلمه الى الحاكم لانه منصوب للصالح
فان كان له حمى ارسله فيه والا باعه وحفظ ثمنه
صاحبه وكذا حكم الدابة وفي البقرة والحمار تردد
الظهر المساواة لان ذلك فيهم من نحوي المنع من اخذ
البعير اما لو ترك البعير من جهد في غير كلاء وماء جاز
اخذه لانه كالتالف ويملكه الآخذ ولا ضمان لانه كان
وكذا حكم الدابة والبقرة والحمار اذا ترك من جهد في
غير كلاء وماء والشاة ان وجدت في الفلاة اخذها
الواجد لانها لا تمتنع من صغير السباع فهي معرضة للتلف
والآخذ بالخيار ان شاء ملكها وضمن على تردد وان
شاء احتسبها امانة في يده لصاحبها ولا ضمان وان
دفعها الى الحاكم ليحفظها او يبيعها ويوصل ثمنها الى
المالك وفي حكمها كل ما يمتنع من صغير السباع كالطير
الابل والبقر والخيل والحمر على تردد ولا تؤخذ الغزلان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)